

**مجالات مساهمة المراجع الداخلي والخارجي
ولجان المراجعة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي
في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة
- دراسة تحليلية تطبيقية على الشركات
المساهمة العامة بقطاع غزة - فلسطين***

د. علي سليمان النعامي**

* تاريخ التسليم: ١١ / ٥ / ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ٣ / ٦ / ٢٠١٣م.
** أستاذ المحاسبة المشارك/ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة الأزهر/ غزة.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مجالات مساهمة المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ولجان المراجعة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) بقطاع غزة، فلسطين. ولتحقيق تلك الأهداف، صممت استبانة مكونة من ثلاث أجزاء، اعتماداً على الاطار النظري والدراسات السابقة، وزعت على المراجعين الداخليين، والمراجعين الخارجيين ولجان المراجعة بالبنوك وعددهم (١٠٥)، وقد تم استرجعت (٩٠) استبانة صالحة للتحليل، أي بنسبة إرجاع قدرها (٨٥,٧١٪).

استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS) في الدراسة الميدانية، كما استخدم المعالجات الإحصائية الملائمة لهذا الغرض.

وقدم الباحث مجموعة من النتائج أهمها:

- ◆ إن من مهمّات إدارة المراجعة الداخلية فحص مدى الالتزام بالسياسات والأوامر المالية والإدارية، وكذلك الالتزام بالقوانين والتشريعات الفلسطينية.
- ◆ يعرض المراجع الخارجي تقريره أمام المساهمين، ويردُّ على استفساراتهم في الجمعية العمومية للمساهمين.
- ◆ تؤدي لجنة المراجعة دوراً مهماً ورئيساً في زيادة كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة.

كما قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها:

- ◆ يتوجب على إدارة المراجعة الداخلية فحص مدى الالتزام بالسياسات والأوامر المالية والإدارية، وكذلك الالتزام بالقوانين والتشريعات الفلسطينية.
- ◆ ضرورة قيام المراجع الخارجي بعرض تقريره أمام المساهمين، والرد على استفساراتهم في الجمعية العمومية للمساهمين.
- ◆ ضرورة قيام لجنة المراجعة بالتوصية في تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه.
- ◆ الكلمات الدالة:- المراجع الداخلي - المراجع الخارجي - لجان المراجعة - ظاهرة الفساد المالي - معايير الأداء المهني - الجمعيات المهنية المحاسبية.

Abstract:

This study aims at identifying the contribution fields of internal and external auditor and audit committees in facing the financial corrupt phenomenon at the general corporations in Gaza Strip. To achieve these objectives, a questionnaire has been designed consisting of (3) parts, depending on theoretical framework and previous studies. It was distributed to internal and external auditors and audit committees (Bank Sector) , (105) . The returned questionnaires were (90) , which represent (85. 71%) . The researcher used the statistical program for social sciences (SPSS) and used also the necessary statistical treatments in this respect.

The researcher introduces many results, the most important ones are:-

- ◆ *From the tasks of internal auditing is to test the compliance of policies and other related to financial and managerial works, also to comply with low and Palestinian legislations.*
- ◆ *The external auditor reads his report to shareholders and replies to their notes in the general association of shareholders.*
- ◆ *The audit committee introduces an important and principal role in increasing the internal auditing competence at the general corporation.*

The researcher introduced many important recommendations, such as:

- ◆ *The internal auditing must test the compliance of policies and others related to financial and managerial works, also to comply with laws and legislations.*
- ◆ *The external auditor must read his report to shareholders and reply to their notes in the general association of shareholders.*
- ◆ *The audit committee must introduce an important and principal role in increasing the internal auditing competence at the general corporation.*

Keywords:- *internal auditor – external auditor – audit committees – financial corrupt phenomenon – standards of professional performance – professional accounting associations.*

مقدمة:

لقد واجهت مهنة المحاسبة والمراجعة منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين الماضي، وبداية القرن الحادي والعشرين الحالي مشكلات عدة، نجم عنها انهيار كبريات الشركات المساهمة العامة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وكندا، وأستراليا وغيرها من الدول، وخسارة مليارات الدولارات، نتيجة فساد إدارتها العليا، وفشل المراجعين الخارجيين - بل تواطؤ بعضهم - في الكشف عن تلك التجاوزات، واتخاذ الإجراءات المهنية الملائمة، فضلاً عن انحسار دور المراجعين الداخليين عن القيام بدور فعال في مواجهة ظاهرة الفساد المالي المنسوب إلى تلك الشركات، على الرغم من التطورات المهنية والتقنية الهائلة التي دعمت مهنة المراجعة بنوعيتها. (لبيب، ٢٠٠٣)

أما على الصعيد العربي، فقد تبينت تفاصيل عدة من حالات الفساد المالي بدءاً من مشكلات بعض المصارف اللبنانية في عقد السبعينيات من القرن الماضي كمشكلتي بنك إنترا، وتعثّر بنك المشرق نتيجة سوء استخدام إدارته العليا للأموال في أغراضهم وتعاملاتهم الشخصية، ومروراً بمشكلة سوق المناخ الخطيرة التي وقعت في الكويت عام ١٩٨٢ والمتعلقة بتداول الأوراق المالية، التي نتجت عن غياب الرقابة الجادة والمنافسة من قبل الأجهزة المشرفة على تلك السوق، وما حدث في مصر في عقد الثمانينيات لشركات توظيف الأموال وتورط بنك التنمية والتجارة في مضاربات سوق الذهب العالمية، مما أدى إلى تحقيق خسائر كبيرة، ومشكلات هروب العديد من رجال الأعمال بملايين الجنيهات المقترضة من البنوك المصرية. (جربوع، ٢٠٠٩)

وقد تأثرت فلسطين نتيجة عوامل عديدة بظاهرة الفساد المالي، وانهيار الشركات العالمية والبنوك في الدول المتقدمة والدول العربية وأدى إلى التراجع على المستوى المالي والاقتصادي وأصبح مراجع الحسابات في مواجهة ظاهرة جديدة هي الفساد المالي، المؤسساتي وسوء الإدارة.

إن وظيفة التدقيق الداخلي تعدّ إحدى الوظائف الأساسية في مختلف المشروعات الاقتصادية، وأهم الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة العلمية الحديثة في توفير البيانات والمعلومات بشكل دقيق ومنظم واللازمة لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص النظم فيها وتقويمها وسلامتها، بالشكل الذي يسمح بأن تكون الأهداف والغايات لجميع المجالات تحت المراجعة. (يحيى، ٢٠٠٣)

إن من أهداف المراجعة الداخلية إعادة النظر في النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، واختبار المعلومات المالية والتشغيلية، وإعداد التقارير المالية عن تلك المعلومات (جربوع، ٢٠٠٣)، وفحص الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها، ومن ضمن الضوابط غير المالية للمنشأة فحص الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الداخلية الأخرى. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ١٩٩٨).

وبالنسبة للمراجع الخارجي يجب أن يقوم بتقويم أولي لوظيفة المراجعة الداخلية التي ستؤثر في قراره حول الاستفادة من عمل المراجعة الداخلية في تحديد طبيعة إجراءات المراجعة الواجب القيام بها وتوقيتها ومداهها. (Defliese, et. al, 1990)

ويمثل الاستقلال والحياد للمراجع الخارجي حجر الزاوية في ممارسة مهنة مراجعة الحسابات، ويتطلب ذلك قيامه بعمله دون التعرض إلى أية ضغوط تمارسها إدارة المنشأة عليه. وحرصاً على دعم إستقلال المراجع الخارجي وحياده في ممارسة مهنته، فقد أوصت هيئة بورصة الأوراق المالية (SEC) بنيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، بأن حق تعيين المراجع الخارجي أو عزله أو تحديد أتعابه هي بيد لجنة المراجعة، حتى لا تمارس إدارة المنشأة الضغط عليه.

(Blue Ribbon Committee, 1999)

إن قيام المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ولجنة المراجعة بالمساهمة كل في مجاله، سوف يؤدي إلى تحسين القرارات المالية الصادرة عن مجلس الإدارة، وتحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري المنشأة، وبين المساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها (النعامي والأغا، ٢٠١٣)، كما يؤدي إلى زيادة قدرتهم في مواجهة ظاهر الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة من دولة فلسطين. (جربوع، ٢٠١١).

مشكلة الدراسة:

إن عدم قيام المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ولجنة المراجعة بالأعمال المنوطة بهم، سوف يؤدي إلى صعوبة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي بالشركات المساهمة العامة، وعدم تمكن إدارة هذه الشركات من إصدار قرارات سليمة يساعد على تحقيق الأرباح والرخاء لهذه الشركات. ولهذا فإن السؤال الرئيس للمشكلة يتمثل في الآتي:-

هل إن قيام المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ولجنة المراجعة بالأعمال المنوطة بهم يساهم في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة؟ .

ومن هذا السؤال الرئيس للمشكلة تتفرع الأسئلة الآتية:

١. هل إن قيام المراجع الداخلي بالأعمال المنوطة به، يساهم في مواجهة ظاهرة الفساد المالي بالشركات المساهمة العامة بقطاع غزة؟.
٢. هل إن قيام المراجع الخارجي بالأعمال المنوطة به، يساهم في مواجهة ظاهرة الفساد المالي بالشركات المساهمة العامة بقطاع غزة؟.
٣. هل إن قيام لجنة المراجعة بالأعمال المنوطة بها، يساهم في مواجهة ظاهرة الفساد المالي بالشركات المساهمة العامة بقطاع غزة؟.

أهمية الدراسة:

١. تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، ولجنة المراجعة في تحسين أدائهم للأعمال المنوطة بهم لمواجهة ظاهرة الفساد المالي بالشركات المساهمة العامة في قطاع غزة من دولة فلسطين.
٢. إنه يوجد اهتمام متزايد في الدول المتقدمة، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وكندا، وأستراليا، بالدور الذي يمكن أن يؤديه المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ولجنة المراجعة بهم.
٣. نتيجة لندرة الدراسات الميدانية في هذا المجال في قطاع غزة من دولة فلسطين، فربما تسهم هذه الدراسة في خلق الحافز للقيام بدراسات أخرى مرتبطة بالموضوع.

أهداف الدراسة:

١. التعرف إلى دور المراجع الداخلي للقيام بالأعمال المنوطة به من خلال التوسع في إجراءات تقويم الجوانب غير الملموسة من الرقابة مثل النزاهة والقيم الأخلاقية، وتصميم إجراءات خاصة تضمن بشكل معقول اكتشاف ما قد يحدث من حالات تحريف جوهري مقصود في مواضع التشغيل كافة داخل الشركة، والاشتراك كعضو إستشاري في عمليات إدارة المخاطر، وقياس الكفاءة والفاعلية لجميع أنشطة المشروع، ومراجعة كفاءة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية.
٢. التعرف إلى دور المراجع الخارجي للقيام بالأعمال المنوطة به من خلال التزامه بفحص القوائم المالية وإبداء الرأي الفني المحايد عليها، مع الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني في أثناء قيامه بهذه المهمة. والتنسيق مع المراجع الداخلي من أجل تحسين القرارات المالية الصادرة عن مجلس الإدارة.

٣. التعرف إلى دور لجنة المراجعة للقيام بالأعمال المنوطة بها من خلال مراجعة أنشطة المراجعة الداخلية، وتقويم مدى كفاية الموارد المخصصة للمراجعة الداخلية لكي تستطيع أداء مهمّاتها، وتعيين رئيس قسم المراجعة الداخلية، دعم استقلال المراجع الداخلي. وإبداء التوجيه في تعيين المراجع الخارجي، وتحديد أتعابه والتأكد من استقلاله وحياده، ومناقشة أي ملاحظات يبيدها المراجع الخارجي، ومراجعة خطاب المراجع الخارجي الموجه لإدارة الشركة.

فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن مشكلة الدراسة فقد صيغت الفرضيات الآتية:

◀ الفرضية الأولى: «لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، بين قيام المراجع الداخلي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة».

◀ الفرضية الثانية: «لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، بين قيام المراجع الخارجي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة».

◀ الفرضية الثالثة: «لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، بين قيام لجان المراجعة بتنفيذ الأعمال المنوطة بها، وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة».

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه من أنسب المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والانسانية، والتوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في هذه الدراسة، وبالإضافة إلى المصادر الثانوية العربية والأجنبية التي تشمل ما كُتب في الأدب المحاسبي عن موضوع البحث، وكذلك ما نُشر من أبحاث ورسائل علمية ومقالات وأبحاث في الدوريات المتخصصة. وفيما يتعلق بالمصادر الأولية فقد تم ذلك من خلال الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض، كما فرغت الاستبانة وحُلّت باستخدام البرنامج الإحصائي «SPSS»، وأجريت الاختبارات الإحصائية المناسبة والضرورية لموضوع الدراسة.

متغيرات الدراسة:

♦ المتغير التابع: مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة.

♦ المتغيرات المستقلة:

- تنفيذ المراجع الداخلي الأعمال المنوطة به.
- تنفيذ المراجع الخارجي الأعمال المنوطة به.
- تنفيذ لجان المراجعة الأعمال المنوطة بها.

الدراسات السابقة:

دراسة (رضوان، ٢٠٠٣،) بعنوان: «معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية- دراسة ميدانية» حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان العوامل التي ساعدت على تطور المراجعة الداخلية، التي تتمثل في إعداد دليل الآداب والأخلاقيات لمهنة المراجعة الداخلية وإعداد وثيقة بمسئوليات المراجع الداخلي، ووضع برنامج تعليمي مستمر للمراجعة الداخلية، وتصميم هيكل عام للمعرفة بمهنة المراجعة الداخلية وتطويره، ووضع الأسس والبرامج اللازمة لتخريج المراجع الداخلي المعتمد، كما تهدف إلى الارتقاء بمستوى المهنة وأداء المشتغلين بها في مختلف المشروعات عن طريق: استقلال المراجع الداخلي، والتفوق المهني للمراجع الداخلي، ومجال عمل المراجعة الداخلية، وأداء عمل المراجعة الداخلية، وإدارة قسم المراجعة الداخلية. وأوصت الدراسة بأن يعطى المراجع الداخلي الاستقلال التام عن الأمور التنفيذية بالمؤسسة الاقتصادية، وأن يكون له خط مباشر مع الإدارة العليا أو لجنة المراجعة.

دراسة (بدران، ٢٠٠٤،) بعنوان: «تحليل العائد والتكلفة للمراجعة الداخلية- دراسة تطبيقية»، التي استهدفت بيان أن خدمات المراجعة الداخلية في غالبية المؤسسات الاقتصادية المصرية تكاد تقتصر على النواحي المالية والمحاسبية وتقوم نظم الرقابة الداخلية، كما أوضحت الدراسة أن السبب في ذلك هو تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة المالية، وعدم تمتعه بالاستقلال الكافي لتحقيق الوظائف الحديثة للمراجعة الداخلية، كما بينت الدراسة الميدانية أن العائد المحقق من تطبيق مفاهيم المراجعة الداخلية الحديثة في بعض المؤسسات الاقتصادية يفوق تكلفة وجود قسم متخصص داخل المؤسسة للقيام بها. وأوصت الدراسة بضرورة رفع المكانة التنظيمية لقسم المراجعة الداخلية في الهيكل

التنظيمي بالمؤسسة الاقتصادية، وضرورة تمتعه بالاستقلال الكافي. وضرورة توظيف كفاءات عليا وخبرات واسعة ومتنوعة لزيادة فاعلية هذا القسم.

دراسة (عبد الله، ٢٠٠٤) بعنوان: «إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات - دراسة ميدانية»، وقد استهدفت الدراسة إبراز أثر الجوانب السلوكية على معايير الأداء في المراجعة الداخلية، كما هدفت إلى إبراز استخدام الحاسب الآلي على معايير الأداء في المراجعة الداخلية، وأخيراً وضع إطار مقترح لمعايير الأداء مقبولة التطبيق على المراجعة الداخلية، وقدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة مراعاة التأثيرات والاعتبارات السلوكية التي لها تأثير على الأداء وخاصة على معايير التأهيل العلمي والمهني للمراجع الداخلي، وضرورة استخدام الحاسب الآلي في المراجعة الداخلية بالنسبة للعمليات التي تسجل وتشغل باستخدام الحاسوب وتقتصر على العمليات المالية والمحاسبية التي تؤثر على معايير الأداء، خاصة معايير الاستقلال والحياد والتأهيل العلمي والمهني، وضرورة وضع إطار مقترح لمعايير مقبولة للأداء لقسم المراجعة الداخلية.

دراسة (مصطفى، ٢٠٠٤)، بعنوان: «حول تقويم مراجع الحسابات الخارجي لوظيفة المراجع الداخلي في جمهورية مصر العربية - دراسة تطبيقية»، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأهمية النسبية للعوامل التي يستخدمها المراجع الخارجي في تقويمه لوظيفة المراجعة الداخلية، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على إرشاد التدقيق (١٠) الصادر عن المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين المتعلق باستخدام عمل المراجع الداخلي في تحديده لمتغيرات الدراسة، واشتملت الدراسة على خمسة متغيرات ثم من خلالها صيغت فرضيات الدراسة وهي: الوضع التنظيمي، ونطاق الوظيفة، والمقدرة المهنية، والعناية المهنية، وعمل المراجع السابق. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة صمّم الباحث استبانة تمت الإجابة عليها من خلال المقابلات الشخصية مع المراجعين في أكبر منشآت المحاسبة والمراجعة في جمهورية مصر العربية، وتضمنت هذه الاستبانة (٤٨) حالة مختلفة للعوامل المؤثرة في تقويم مراجع الحسابات الخارجي لوظيفة المراجع الداخلي. وقد خلصت الدراسة إلى أن أكثر العوامل أهمية من وجهة نظر مراجعي الحسابات القانونيين هي: المقدرة المهنية، يليها في الأهمية عمل المراجع السابق، ثم يأتي الوضع التنظيمي، وجاء نطاق الوظيفة في المرتبة الأخيرة بانسبة للأهمية النسبية.

دراسة (حسن، ٢٠٠٩)، بعنوان: «التقرير عن الرقابة الداخلية للجهات الخارجية - إطار مقترح»، وقد استهدفت الدراسة تحديد مدى كفاية وفعالية هيكل الرقابة الداخلية

بالمؤسسة الاقتصادية لضمان تحقيق أهدافها من وجهة نظر الإدارة والأطراف الخارجية، كما استهدفت إلى وضع تقرير مستقل عن مدى فعالية الرقابة الداخلية لمواجهة مخاطر النشاط، وقد أوصت الدراسة بما يأتي:

- ضرورة قيام المراجع الخارجي بالالتزام بالإعلام المناسب عن كفاية وفعالية الأداء الرقابي بهيكل الرقابة الداخلية، وبإصدار تقرير مستقل عن الرقابة الداخلية. حيث إن هناك غموضاً يحيط بالتساؤلات عن فشل نظم الرقابة الداخلية في منع الفساد المالي الذي احتوت نتائجه القوائم المالية أو ضبطه.

- ضرورة وجود توازن في الأهمية بين نظرة المراجع الذي يهتم بفهم الرقابة الداخلية من أجل تخطيط عملية المراجعة، ونظرة الجهات الخارجية التي تهتم بالرقابة الداخلية، باعتبار أن الرقابة الداخلية تمثل البناء الخلفي الذي يدعم مصداقية القوائم المالية.

دراسة (كمال، ٢٠٠٩) بعنوان: "العلاقة بين المراجع الداخلي والخارجي - دراسة تحليلية"، حيث بينت الدراسة أن الحاجة إلى أعمال المراجعة الخارجية قد نشأت مع تطور المجتمعات وتوسع الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة، وتطور القوانين والنظم الضريبية حيث لجأ أصحاب رؤوس الأموال إلى أشخاص محايدين لينوبو عنهم في مجال الرقابة على أعمال الإدارة ومراجعة الأعمال بهدف التحقق من عدالة تمثيل البيانات المالية للمراكز المالية ونتائج الأعمال، وتقديم تقرير فني محايد عن كل ذلك، وتأكدت هذه الحاجة عند ظهور الشركات المساهمة العامة. كما بينت الدراسة أن الإدارة قد اهتمت بالمراجعة الداخلية، وذلك بتعيين موظفين للقيام بعمل المراجعة الداخلية من داخل المنشأة حيث تساعد الإدارة في الرقابة على الأمور المالية والإدارية، إلا أن وجود المراجع الداخلي المستمر داخل المنشأة وتفرغه الكامل للمراجعة، فإنه يتمكن من مراجعة التفاصيل التي يراها مناسبة. كما يقوم المراجع الداخلي بمراقبة تطبيق نظام الرقابة الداخلية وتقويمه ومدى قوة أو ضعف هذا النظام. كما أن المراجع الخارجي يراعي عند وضع خطة المراجعة إلى أي مدى يقوم المراجع الداخلي بمراقبة تطبيق نظام الرقابة الداخلية، والاطلاع على برنامج وخطة عمل المراجع الداخلي، ونطاق عمله وتوقيته، والاطلاع على عمل المراجع الداخلي والاستفادة منها.

دراسة (صبحي، ٢٠١٠) بعنوان: "التعاقد الخارجي للقيام بالمراجعة الداخلية أحد الاتجاهات الحديثة في المراجعة - دراسة تحليلية"، وقد استهدف البحث دراسة المخاطر والاستراتيجيات للعمليات التشغيلية بالشركة، وتغيير النموذج التقليدي للمراجع الداخلي،

والذي كان ينظر إليه كحارس وقائي داخل الشركة إلى مستشار ومرشد للإدارة وللجنة المراجعة، ولكن مع زيادة عبء العمل، ونقص الأفراد المؤهلين للقيام بذلك، والرغبة في تخفيض التكاليف، والشك في استقلال المراجع الداخلي، فقد حدث تطور مهم في الواقع العملي غير من الأساسيات التي قامت عليها المراجعة الداخلية، وهو اللجوء إلى المراجع الخارجي للقيام بوظائف المراجعة الداخلية، وأهم نتائج البحث ما يأتي: أن دور المراجعة الداخلية بالشركة قد تغير نتيجة لأسباب نابعة من بيئة الأعمال الديناميكية والمخاطر التي تحيط بها، وإن الأساسيات التي قامت عليها المراجعة الداخلية لم تعد مناسبة للممارسات المهنية الحالية، ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة إعادة صياغة وتعديل مسؤوليات المراجع الداخلي ومعايير المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين لاستكمال الإطار المهني، كما توصي الدراسة بضرورة إجراء بحوث عن مدى إمكانية تطبيق التعاقد الخارجي للمراجعة الداخلية في ظل الأوضاع الاقتصادية والإدارية المهنية الحالية.

دراسة (لبيب، ٢٠١٢،) بعنوان: ”نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في قطاع الأعمال- دراسة ميدانية“، وقد استهدفت الدراسة عرض أوجه القصور في عمل أداء مهنة المراجعة الداخلية وتحليلها، وتقديم إطار متكامل لضوابط الكفاءة المطلوبة لمواجهة ظاهرة الفساد المالي، وقدمت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها:

- تعتمد جهود دعم دور مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي على تطوير مبادئ التطبيق الأمثل لبيئة الرقابة على الشركات المساهمة، والعمل على تحقيق أكبر قدر ملائم من الاستقلالية للمراجع الداخلي، وتفعيل دور لجان المراجعة، بالإضافة إلى تطوير معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية.

- يشير واقع الحال العملي لمهنة المراجعة الداخلية إلى عدم توافر المنظمات المهنية في كثير من الدول والمشرقة على تنظيم شؤون تلك المهنة، وكذلك عدم اكتساب إدارة المراجعة الداخلية للموقع التنظيمي المناسب، وعدم قيام معظم المنشآت بتوفير الكفاءات المهنية المناسبة لإدارة المراجعة الداخلية.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، أهمها:

- ضرورة قيام الجمعيات المهنية المحاسبية والجهات الحكومية المشرفة على أسواق المال بعقد المؤتمرات اللازمة لتوعية المستثمرين ورجال الأعمال والمصالح، والإدارة عن سبل تطبيق مبادئ الرقابة على الشركات المساهمة.

- ضرورة تنظيم شؤون مهنة المراجعة الداخلية.
- ضرورة إلزام الشركات المساهمة كافة بتكوين لجان المراجعة.
- ضرورة قيام المنظمة المهنية للمراجعة الداخلية بإصدار دليل معايير الأداء المهني.

دراسة (جربوع، ٢٠١٢)، بعنوان: "دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في قياس الكفاءة والفاعلية وتقويم الأداء في المشروعات الاقتصادية- دراسة تحليلية تطبيقية"، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز التحديات التي واجهت مهنة مراجعة الحسابات منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين الماضي بعد الإفلاسات والمشكلات العديدة التي حدثت لكبريات الشركات المساهمة العالمية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وكندا، وأستراليا، مما جعل المجتمع المالي في حاجة ملحة لمراجعة الكفاءة والفاعلية في المشروعات، وتقويم الأداء للأفراد داخل الأقسام المختلفة والبحث عن المعوقات في العمليات التشغيلية واقتراح الحلول التصحيحية المناسبة.

وأشارت الدراسة إلى أن تنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية بحلول عام ٢٠١٢، سوف يفرض تحديات على الشركات المساهمة، فالصمود في وجه المنافسة العالمية يتطلب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، والوصول إلى الجودة الشاملة ورضا المستهلك، وهذا لا يتأتى إلا بمراجعة الكفاءة والفاعلية وتقويم الأداء في المشروعات الاقتصادية سواء قام بهذه الخدمة المراجع الداخلي أم المراجع الخارجي، وسواء وجهت التقارير لإدارة المشروع أم للأطراف الخارجية أم لكليهما.

(ب) الدراسات الأجنبية:

دراسة (Foster (2002)، بعنوان: "مدى استخدام مدققي الحسابات الخارجيين لأعمال التدقيق الداخلي- دراسة تحليلية"، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد النسبة المئوية للعمل المتعلق بالتدقيق الخارجي الذي يُنجز من قبل المدقق الداخلي، التي أجريت على ثلاث شركات كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ركزت على استخدام أسلوب المقابلة الشخصية لأفراد العينة، وقد أظهرت الدراسة أن هناك العديد من مجالات التدقيق التي يقوم بها المدققون الخارجيون التي تشكل عنصراً أساسياً في إبداء الرأي، ويمكن الاعتماد على المدققين في مجالات النقدية والمخزون السلعي والذمم المدينة والدائنة.

دراسة لجنة تريديوي (Treadway Committee (2005)، بعنوان: "أهمية دور لجنة المراجعة في تحسين نزاهة القوائم المالية- دراسة ميدانية"، والتي أصدرت تقريرها

والتي يؤكد على أهمية تلك اللجنة في تحسين نزاهة القوائم المالية، كما تضمنت توصيات بشأن لجنة المراجعة وفيها: يجب على هيئة تداول الأوراق المالية إلزام الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجان مراجعة تتكون من مديرين مستقلين، كما يجب على تلك الشركات تحديد واجبات ومسئوليات لجنة المراجعة، وأن تتوافر للجنة موارد مالية وسلطات كافية لتنفيذ مسؤولياتها، مع ضرورة إجراء الفحص السنوي للبرنامج الذي يحدد بوساطة الإدارة للتأكد من الالتزام بقواعد السلوك المهني، وفحص نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة، مع مراعاة وجود تنسيق بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين فيما يتعلق بعملية التقرير المالي، وفحص وتقويم الإدارة للعوامل المؤثرة على استقلال المراجعين الخارجيين.

رئاسة لجنة (Committee On The Financial Aspects Of Corpo- 2008)

”لجنة دراسة التحكم في النواحي المالية في الشركات (rate Governance)“ بعنوان: ”لجنة دراسة التحكم في النواحي المالية في الشركات المساهمة العامة بالمملكة المتحدة- دراسة ميدانية“، نتيجة لتزايد حالات الغش الإداري وفشل الشركات، وظهور مشكلة التحكم في الشركات المساهمة العامة الكبرى، وقد اعترفت في تقريرها بأهمية لجان المراجعة في تأكيد نزاهة القوائم المالية، وقدمت توصياتها ومنها: إعداد لائحة مكتوبة تحدد بوضوح أهداف لجنة المراجعة وسلطاتها وواجباتها ومسئولياتها، وتشكيل لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء على الأقل، وأن تكون العضوية لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذية بالشركة المساهمة العامة، وحضور كل من المراجع الخارجي ومدير المراجعة الداخلية والمدير المالي اجتماعات لجنة المراجعة. ومن مهمات هذه اللجنة أيضاً التوصية بتعيين المراجع الخارجي وتغييره وتحديد أتعابه، وفحص القوائم المالية السنوية ونصف السنوية، ومناقشة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي، ودراسة تقرير المراجعة، وفحص خطاب المراجع الخارجي للإدارة، وفحص برنامج المراجعة الداخلية.

التعليق على الدراسات السابقة:

تعدّ الدراسات السابقة ذات أهمية كبيرة في توضيح مدى الارتباط بين مهنة المراجعة ودور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة، وتطرقت هذه الدراسات إلى موضوع الفساد المالي بأنه ظاهرة اقتصادية ومالية تؤدي إلى إهيار الشركات والإنهيار الاقتصادي، وقد تكررت هذه الأحداث مرات عدة، دون أن يوضع لها حلول تمنع هذه الظاهرة أو تحدّ منها ويرى الباحث بأن الدراسات السابقة جاءت في صميم البحث حيث تحدثت جميعها عن ظاهرة الفساد المالي كأحد الأسباب المهمة لانهايار الشركات وأن على المراجع أن يؤدي دوراً مهماً للحد من هذه

الظاهرة.

و اتفق الباحث مع الدراسات السابقة في ضرورة تفعيل دور المراجع الداخلي والخارجي ولجان المراجعة وضرورة الرقابة والتحكم في النواحي المالية في الشركات ونزاهة القوائم المالية فيها، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة جميعها، ولكن ما يميز هذه الدراسة هو أنها تركز على الدراسة التحليلية التطبيقية لمجالات مساهمة المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ولجان المراجعة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة- فلسطين.

الإطار النظري للدراسة:

تشتمل الدراسة النظرية لهذا البحث على العناصر الأساسية الآتية:

١. المراجع الداخلي:

لا بد من وجود نظام مراجعة داخلية مناسب داخل الشركة المساهمة العامة، ويقوم به عادة قسم المراجعة الداخلية. وتعدّ المراجعة الداخلية من أهم عناصر نظام الرقابة الداخلية ومكوناته وبخاصة نظام الرقابة المحاسبية، ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تقويم الأنظمة المتعلقة بحماية أصول الشركة وممتلكاتها، وضبط عملياتها وتوجيهها، وإلى تحقق الإدارة من كفاءة الأداء ومطابقتها مع الأهداف المرجوة، وعمّا إذا تحققت الأهداف بأقصى درجة ممكنة من الكفاءة والفاعلية الاقتصادية والإدارية، كما يهدف قسم المراجعة الداخلية إلى إعلام الجهات الإدارية المختصة بنتائج المراجعة في الوقت المناسب وبصورة موضوعية. (Simmons، 2004)

واجبات المراجع الداخلي:

أ. يعيّن المراجع الداخلي من قبل إدارة الشركة، وتعدّ المراجعة الداخلية- كما سبق أن ذكرنا- جزءاً من النظام الشامل للرقابة الداخلية، ولا تعدّ جزءاً من نظام الضبط الداخلي أو النظام المحاسبي، كما أن المراجع الداخلي لا ينتمي إلى قسم المحاسبة، حيث يقوم هو بنفسه بمراجعة أعمال هذا القسم ورفع التقارير عنه، ويعتمد مدى حجم عمل المراجع الداخلي ونطاقه، حسبما تمنحه الإدارة من صلاحيات في هذا المجال. ومن الواجبات المهمة التي يجب على المراجع الداخلي أخذها بعين الاعتبار ما يأتي: (Marcella, 1995) ، (Petrvik,1997)

أ. دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه.

- ب. المساعدة في تصميم نظام الرقابة الداخلية وتطبيقه لتحقيق الأهداف المرجوة.
- ت. تقديم الاقتراحات والتوصيات لتحسين إجراءات نظام الرقابة الداخلية.
- ث. القيام بدراسات أو مهمّات محدودة تطلبها الإدارة.
- ج. القيام بإجراءات معينة يتطلبها نظام الرقابة الداخلية.
- ح. القيام بأعباء المراجعة الشاملة لتلبية إحتياجات الإدارة، ويشتمل على مراجعة الالتزام المالي والكفاءة والفاعلية في المشروع.

٢. المراجع الخارجي:

يتوجب على الشركة المساهمة العامة تعيين مراجع حسابات خارجي ليتولى مراقبة تصرفات مجلس الإدارة، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ قانون الشركات، وعقد الشركة الأساسي، ويجب ألا تربطه علاقة عمل بها ويكون مستقلاً عن إدارتها الداخلية، وعلى مجلس الإدارة بناءً على توصية لجنة المراجعة ترشيح مراجع حسابات خارجي، ممن تتوافر فيه الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية، وأن تكون خبرته وكفاءته وقدراته متناسبة مع حجم الشركة وطبيعتها ونشاطاتها ومن تتعامل معهم.

يجب أن يكون المراجع الخارجي مستقلاً عن الشركة، وعن أعضاء مجلس إدارتها وألا يكون مساهماً فيها أو عضواً ذا خبرة في مجلس إدارتها، كما يجب عليه حضور الجمعية العمومية للمساهمين السنوية لتلاوة تقريره المالي على المساهمين والرد على استفساراتهم حول أعمال الحسابات ونشاط الشركة.

يتوجب على مراجع الحسابات الخارجي أن يفحص القوائم المالية والدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية من أجل إبداء الرأي الفني المحايد في تلك القوائم، مع الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني، كما يجب أن يكون مستقلاً في الحقيقة، وفي المظهر عند تقديم خدمات المراجعة والخدمات الإدارية والاستشارية الأخرى.

كما يجب على المراجع الخارجي أن يراعي وجود قسم للمراجعة الداخلية يساعد على تحديد نطاق وتوقيت ومدى الفحص والاختبارات المنوي القيام بها في عملية المراجعة. وعلى ذلك فإن المراجع يفحص أعمال هذا القسم كجزء من فحصه وتقويته لأنظمة الرقابة الداخلية، وقد ورد في التوصية (٩) التي أصدرها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام (١٩٧٥)، أن على مراجع الحسابات الخارجي أن يتفهم الوظائف التي يؤديها قسم المراجعة الداخلية ويستفسر عن تأهيل العاملين به وأسلوب اختيارهم وتدريبهم والإشراف عليهم، ودرجة إستقلالهم، كما يطلع على التقارير التي يعدونها ويفحص بعض العمليات

التي قاموا بمراجعتها، فإذا اقتنع بأن هذا القسم يقوم بعمله على أكمل وجه وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أمكنه الاعتماد عليه لتحديد مدى اختبارات المراجعة ونطاقها وحجمها وتوقيتها. ، ((Rittenberg and Schwieger,2003)) ، (Arens, A., et. al.,2006) ، ((Boynton & Kell,2006)).

كما يجب على المراجع الخارجي إبلاغ إدارة الشركة بنواحي الضعف أو القصور في نظام الرقابة الداخلية من خلال تقرير أو خطاب يرفعها إليها. وهي خدمة إضافية يؤديها المراجع الخارجي لعميله، وقد أيد ذلك المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في التوصية رقم (٢٠) التي أصدرها عام (١٩٧٧).

٣. لجنة المراجعة:

تؤدي لجنة المراجعة دوراً رئيساً في زيادة فاعلية المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة والعمل على تحسينها وتطويرها، وخاصة أن عملية المراجعة الداخلية لها تأثير كبير على جميع عمليات الشركة المالية وغير المالية. كما أن لها دوراً كبيراً في منع حدوث الغش والأخطاء الجوهرية داخل الشركة حيث إن المراجعين الداخليين هم موظفون داخل الشركة، وهم أقدر الناس على اكتشاف الأخطاء والتلاعب بسبب تواجدهم طول العام في الشركة.

لقد اهتمت العديد من المنظمات والهيئات بضرورة قيام لجنة المراجعة بمتابعة خطط المراجعة الداخلية والتأكد من الاستقلالية واختيار الجهة المناسبة للقيام بالمراجعة الداخلية، والاجتماع برئيس المراجعة الداخلية للوقوف على الأخطاء التي أكتشفت والعمل على معالجتها.

إن دور لجنة المراجعة تجاه المراجعة الداخلية يتمثل في الآتي:
(Smith Report, 2003)

أ. مراجعة أنشطة المراجعة الداخلية.

ب. تقويم مدى كفاية الموارد المخصصة للمراجعة الداخلية كي تستطيع أداء مهماتها.

ت. تعيين رئيس قسم المراجعة الداخلية.

إن دور لجنة المراجعة تجاه وظيفة المراجعة الخارجية هو القيام بترشيح المراجع الخارجي، وتقدير أتعابه، وإعداد خطاب التكاليف الصادر له، كما تختص بدراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها. (شحاتة ونصر، ٢٠٠٦) والتأكد من استقلال المراجع الخارجي وحياده، ومناقشة أي ملاحظات يبديها. (Cadbury, 1999).

دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ولجنة المراجعة في مواجهة ظاهرة

الفساد المالي:-

تعدّ ظاهرة الفساد المالي بالشركات المساهمة العامة ظاهرة موجودة منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين الحالي (لبيب، ٢٠٠٣) وذلك نظراً لأهمية مخاطر الغش والاحتيال التي لها تأثير على هذه الشركات، ودورها في إنهيارها، وحدث خسائر كبيرة لديها وخروجها من السوق وضياع أموال المساهمين. إن وجود الرقابة الجادة تساعد المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ولجنة المراجعة على ضبط الأداء المالي والإداري بالشركة، وبالتالي مواجهة الفساد المالي والغش والتحايل والتقليل من حالاته، وقد أشار (الصبان وآخرون، ١٩٩٦) إلى أن مراجعة أوجه التلاعب تهدف إلى الكشف عن التضليل المقصود للسجلات، وينشأ خطر الاحتيال كما هو معروف من تقاطع ثلاثة عوامل رئيسية هي:

١. وجود ضغوط يتعرض لها شخص معين قد تدفع به إلى ممارسة الاحتيال.
 ٢. وجود فرصة سانحة لحدوث الاحتيال مثل ثغرة في نظام الرقابة الداخلية.
 ٣. أن يكون لدى الشخص الذي توافرت عنده الضغوط الخاصة والفرصة السانحة قابلية شخصية للتحايل بمعنى عدم نزاهته.
- وبالتالي يقع على عاتق المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ولجنة المراجعة، ممارسة الشك المهني للكشف عن التلاعب والاحتيال، وأن الأهمية النسبية للتلاعب والاحتيال لا تتعلق بحجم المبلغ، وإنما في الآثار النوعية أيضاً وذلك للأسباب الآتية:
١. إذا لم يُمنع حدوث التلاعب، فهناك احتمالية أن تتفشى أوجه التلاعب بسرعة كبيرة.
 ٢. إن وجود التلاعب يشير بوضوح إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية.
 ٣. إن التلاعب يتضمن موضوعات أخرى متكاملة ومغطاة قد يصعب الوصول إليها.

الدراسة الميدانية:

منهجية الدراسة:

إضافة للمنهج الوصفي التحليلي والمنهج العلمي اللذين تناولتهما هذه الدراسة في إطارها النظري، فإن لهذه الدراسة بُعداً ميدانياً تطبيقياً يتعلق بالوقوف على مجالات مساهمة المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ولجنة المراجعة في مواجهة ظاهرة الفساد

المالي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة من دولة فلسطين (قطاع البنوك) . من خلال الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض، كما فرّغت الاستبانة وحللت باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) ، وأجريت الاختبارات الإحصائية المناسبة والضرورية لموضوع الدراسة.

و عند تحليل فرضيات الدراسة اختيرت أعلى فقرتين حصلتا على أعلى وزن نسبي (دالة معنوية) وأقل فقرتين حصلتا على أقل وزن نسبي (دالة معنوية) أي أعلى وأقل من الوزن النسبي المحايد ٦٠٪ لكثرة فقرات محاور الاستبانة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من (٢١) مديراً للمراجعة الداخلية في البنوك العاملة بقطاع غزة، و (٦٣) عضواً من لجنة المراجعة، و (٢١) مراجع حسابات قانونياً، ليكون مجموع مجتمع الدراسة (١٠٥) ، حيث وزعت الاستبانات عليهم، وهم يمثلون المجتمع الأصلي، أي تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، وقد أسترجعت (٩٠) استبانة صالحة للتحليل، وهي تمثل نسبة إرجاع قدرها (٨٥,٧١٪) .

أداة الدراسة:

اعتمد الباحث على الدراسة الميدانية في جمع البيانات على أسلوب استخدام قائمة الاستبانة، وهي أكثر الأساليب الملائمة في مثل هذا النوع من البحوث.

إختبار أداة الدراسة:

لقد صُمّمت الاستبانة وأُختبرت من قبل الأساتذة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية المتخصصين في المحاسبة وإدارة الأعمال والإحصاء والاقتصاد، وقد استجاب الباحث لإرائهم، وأجرى ما يلزم من حذف أو تعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج أعد لهذا الغرض، وقد قبلت الفقرات إذا وافق عليها أكثر من ٨٠٪ من عدد الأساتذة المحكمين، وعدلت إذا وافق عليها من ٦٠٪ إلى ٨٠٪ منهم، ورفضت إذا وافق عليها أقل من ٦٠٪ من المحكمين، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

الجدول (١)

| الايضاحات | عدد مجتمع الدراسة | عدد الردود الصالحة للتحليل | النسبة المئوية للردود |
|------------------------|-------------------|----------------------------|-----------------------|
| مدير المراجعة الداخلية | ٢١ | ١٨ | ٨٥,٧١٪ |
| أعضاء لجنة المراجعة | ٦٣ | ٥٤ | ٨٥,٧١٪ |
| المراجعون القانونيون | ٢١ | ١٨ | ٨٥,٧١٪ |
| المجموع الكلي | ١٠٥ | ٩٠ | ٨٥,٧١٪ |

ولقد قسّمت الاستبانة إلى ثلاثة أجزاء كما يأتي:

- الجزء الأول: يبين العلاقة بين قيام المراجع الداخلي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة من دولة فلسطين، ويتكون من (٢٤) فقرة.

- الجزء الثاني: يبين العلاقة بين المراجع الخارجي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة من دولة فلسطين، ويتكون من (١٥) فقرة.

- الجزء الثالث: يبين العلاقة بين لجنة المراجعة بتنفيذ الأعمال المنوطة بها، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة من دولة فلسطين، ويتكون من (١٣) فقرة.

وكانت الاجابات على كل فقرة وفق مقياس ليكرات الخماسي حسب الجدول (٢)

الجدول (٢)

مقياس الاجابة على الفقرات:

| التصنيف | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---------|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| الدرجة | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ |

صدق وثبات الاستبانة:

قنّن الباحث فقرات الاستبانة، وذلك للتأكد من صدقها وثباتها، كالاتي:

صدق فقرات الاختبار:

تم التأكد من صدق فقرات الاختبار بطريقتين:

أ. صدق فقرات الاستبانة:

عرض الاختبار على مجموعة من المحكمين تألفت من (٨) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة والكليات المتوسطة بالجامعة الإسلامية وجامعة فلسطين وجامعة الأزهر متخصصين في إدارة الأعمال، والاقتصاد، والمحاسبة، والإحصاء، وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين، وأجرى ما يلزم من حذف أو تعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج أعد لهذا الغرض، وقُبلت الفقرات إذا وافق عليها أكثر من (٦) محكمين، وعدلت إذا وافق عليها من (٤-٦) ، ورفضت إذا وافق عليها أقل

من (٤) محكمين، وبذلك خرجت الاستبانة في صورته النهائية ليتم تطبيقه على العينة الاستطلاعية.

ب. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاختبار:

حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة البالغ حجمها ٣٠ مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له ويبين الجدول (١) أن معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥ أو ٠,٠١)، حيث إن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من ٠,٠٥ أو ٠,٠١، وبذلك تعدّ فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

(٣) الجدول

الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة

| مستوى الدلالة | معامل الارتباط | الفقرة | مسلسل |
|--|----------------|--|-------|
| قيام المراجع الداخلي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) بقطاع غزة | | | |
| ٠,٠٠١ | ٠,٥٧٣ | تمثل وظيفة المراجعة الداخلية إحدى الوظائف الأساسية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية (قطاع البنوك). | ١ |
| ٠,٠١٧ | ٠,٤٣٣ | تتوفر لوظيفة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية الموارد المالية والبشرية الكافية لأداء مهمّاتها المطلوبة منها. | ٢ |
| ٠,٠٠٣ | ٠,٥٢٢ | يملك المراجعين الداخليين المعرفة الكافية بمعايير المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين. | ٣ |
| ٠,٠٠٢ | ٠,٥٤٩ | تقوم إدارة الشركة المساهمة العامة بعمل دورات تدريبية للمراجعين الداخليين لاطلاعهم على التطورات الحديثة في مجال المهنة. | ٤ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٧٥٢ | تعدّ تقارير المراجعة الداخلية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة العليا للشركة المساهمة العامة. | ٥ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٧٧٩ | تستطيع المراجعة الداخلية توفير المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم وسلامة النظم والجراءات فيها. | ٦ |
| ٠,٠٠٣ | ٠,٥٢٦ | يملك قسم المراجعة الداخلية القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرّيف في السجلات والقوائم المالية. | ٧ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٧٨٤ | من مهمّات المراجعة الداخلية فحص مدى الالتزام بالسياسات والأوامر الداخلية المالية والإدارية، والالتزام كذلك بالقوانين والتشريعات الفلسطينية. | ٨ |

| مستوى الدلالة | معامل الارتباط | الفقرة | مسلسل |
|------------------|-------------------|--|-------|
| ٠,٠٠٤ | ٠,٥١٢ | المهمّات المسندة إلى المراجعة الداخلية تتطلب التحول من مراجعة مالية روتينية إلى مراجعة العمليات وسائر أنشطة الشركة. | ٩ |
| ٠,٠٢٧ | ٠,٤٠٤ | إن معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية تتطلب من المراجع الداخلي أن يكون لديه المهارة المهنية الملائمة، وتحديد نطاق العمل الواجب القيام به. | ١٠ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٦٤٢ | من مهمّات المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية التحقق من مدى إنجاز الأهداف المخططة وفاعلية النتائج. | ١١ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٦٩١ | إدارة المراجعة الداخلية تكون دائماً قادرة على تحديد سلسلة الأنشطة التي تنفذها. | ١٢ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٨١٨ | تحرص إدارة المراجعة الداخلية على دراسة وتقويم النظام المحاسبي المستخدم ومدى ملاءمته لتنفيذ العمليات المالية بدقة وكفاءة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي. | ١٣ |
| ٠,٠٠٣ | ٠,٥٢٥ | تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقويم المخاطر التي تواجه الشركة المساهمة العامة، وعمل التقارير الملائمة لإمداد الإدارة العليا بها، التي تساهم في إصدار القرارات الرشيدة لمواجهة ظاهرة الفساد المالي. | ١٤ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٦٢٢ | تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتأكد من مصداقية التقارير المالية عن طريق مدى كفاية وفاعلية الضوابط الرقابية المتعلقة بالنظام المحاسبي للمحافظة على الأصول والسجلات المحاسبية بالشركة المساهمة. | ١٥ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٦٥٩ | يمثل استقلال أعضاء المراجعة الداخلية واحداً من أهم أركان نجاح مهنة المراجعة الداخلية في سبيل قيامها بمواجهة ظاهرة الفساد المالي بالشركات المساهمة العامة. | ١٦ |
| ٠,٠٠١ | ٠,٥٦٩ | تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالكشف والافصاح عن الانحرافات التي حدثت، واقتراح الحلول التي تؤدي إلى تصحيح الأوضاع مستقبلاً. | ١٧ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٧٢٥ | تستطيع إدارى المراجعة الداخلية إيصال رأيها بدون عوائق إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة حين تكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق الأهداف. | ١٨ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٨٢٢ | تقوم إدارة المراجعة الداخلية باختبار المعلومات المالي والتشغيلية وتقويم مدى أهميتها وملاءمتها لاتخاذ القرارات. | ١٩ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٧٨٠ | إن عملية تقويم وإدارة المخاطر تعدّ عنصراً مهماً من عناصر الإدارة الاستراتيجية ورافعة مهمة للمزايا التنافسية بين الشركات. | ٢٠ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٨٠٨ | تقوم الإدارة العليا للشركة المساهمة بصياغة وتوصيل الأهداف الاستراتيجية إلى جميع المستويات بالشركة. | ٢١ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٦٦٤ | تقوم إدارة المراجعة الداخلية بترتيب المخاطر حسب درجة الخطورة وأولويات مواجهاتها. | ٢٢ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٧١٦ | إن إدارة المراجعة الداخلية تساهم بشكل كبير وبدور إستشاري في تقليل المخاطر، كما يساعد في تقويم المخاطر التي تتعرض لها الشركة المساهمة العامة. | ٢٣ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٦٢٣ | مستوى المخاطر الموجود بالشركة المساهمة العامة يعتبر مستوى مقبول ولا يعيق تحقيق أهداف الشركة. | ٢٤ |

مجالات مساهمة المراجع الداخلي والخارجي ولجان المراجعة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة - دراسة تحليلية تطبيقية على الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة - فلسطين

د. علي سليمان النعامي

| مستوى الدلالة | معامل الارتباط | الفقرة | مسلسل |
|---|----------------|--|-------|
| قيام المراجع الخارجي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين | | | |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٨٢١ | يكون للشركات المساهمة العامة مراجع حسابات خارجي مستقل لا تربطه بها علاقة عمل ويكون مستقلاً عن إدارتها الداخلية. | ١ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٧٨٤ | يقوم مجلس الإدارة بترشيح مراجع حسابات خارجي ممن تتوفر فيهم السمعة الطيبة والكفاءة والخبرة الكافية بناءً على توصية لجنة المراجعة أو الجمعية العمومية للمساهمين. | ٢ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٨٠٤ | يتم تعيين مراجع الحسابات الخارجي بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين مع تحديد أتعابه السنوية. | ٣ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٨٩٥ | يقوم مراجع الحسابات الخارجي بتلاوة تقريره أمام المساهمين والرد على استفسارهم في الجمعية العمومية للمساهمين. | ٤ |
| ٠,٠١٠ | ٠,٤٦١ | يلتزم المراجع الخارجي بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني من حيث المضمون لا الشكل فقط. | ٥ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٧٩٥ | يكون المراجع الخارجي محايداً ومستقلاً في الحقيقة وفي المظهر عند تقديم خدمات المراجعة والخدمات الإدارية والاستشارية الأخرى. | ٦ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٨١٥ | يكون عمل المراجع الخارجي محصناً ضد تدخل مجلس الإدارة وألا يكون مصير إستمراره في عمله وتقدير أتعابه من قبل مجلس الإدارة. | ٧ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٦٣١ | يقدم المراجع الخارجي عند تقديم استقالته بياناً بالظروف التي واجهته والأسباب المهنية التي دعت إلى ترك العمل للمراجع الجديد. | ٨ |
| ٠,٠٠٢ | ٠,٥٥٤ | يؤيد المراجع الخارجي تطبيق حوكمة الشركات المساهمة داخل الشركة وتكون ملزمة من خلال قانون الشركات. | ٩ |
| ٠,٠٠١ | ٠,٥٦٦ | يستطيع المراجع الخارجي الاطلاع غير المشروط على الدفاتر والسجلات والمعلومات والايضاحات المتعلقة بالقوائم المالية. | ١٠ |
| ٠,٠٠٩ | ٠,٤٦٦ | يقوم المراجع الخارجي تقريراً حول مدى التزام الشركة المساهمة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات إلى لجنة المراجعة أو الجمعية العمومية للمساهمين. | ١١ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٦٨٨ | يتوجب على المراجع الخارجي أن يقوم بفحص القوائم المالية والدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية من أجل ابداء الرأي الفني المحايد على تلك القوائم. | ١٢ |
| ٠,٠٠٤ | ٠,٥١٠ | يجب على المراجع الخارجي أن يراعي وجود قيم للمراجعة الداخلية يساعد على تحديد نطاق وتوقيت ومدى الفحص والاختبارات المنوي القيام بها في عملية المراجعة. | ١٣ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٧٢٣ | على المراجع الخارجي أن يتفهم الوظائف التي يؤديها قسم المراجعة الداخلية ويستفسر عن تأهيل العاملين به واسلوب اختيارهم ودرجة استقلالهم. | ١٤ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٧٣٩ | يجب على المراجع الخارجي على إبلاغ إدارة الشركة بنواحي الضعف أو القصور في نظام الرقابة الداخلية بموجب تقرير أو خطاب يرفعه إليها. | ١٥ |

| مستوى الدلالة | معامل الارتباط | الفقرة | مسلسل |
|---|----------------|---|-------|
| قيام لجنة المراجعة بالأعمال المنوطة بها ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين | | | |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٧٦٦ | تقوم لجنة المراجعة من تقويم مدى كفاية الموارد المخصصة للمراجعة الداخلية لكي تستطيع أداء مهمّاتها. | ١ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٧٦٨ | هل تقوم لجنة المراجعة بالشركات المساهمة العامة بالتوصية لتعيين رئيس قسم المراجعة الداخلية. | ٢ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٦٥٦ | هل تقوم لجنة المراجعة بالشركات المساهمة بدعم استقلال المراجع الداخلي. | ٣ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٨٢١ | هل تقوم لجنة المراجعة بالشركات المساهمة بإبداء التوجيه في تعيين المراجع الخارجي. | ٤ |
| ٠,٧٤٦ | ٠,٠٠٠ | هل تقوم لجنة المراجعة بالشركات المساهمة بتحديد أتعاب المراجع الخارجي والتأكد من استقلاله وحياده. | ٥ |
| ٠,٥٦٦ | ٠,٠٠٣ | هل تقوم المراجعة بالشركات المساهمة بمناقشة أي ملاحظات يبديها المراجع الخارجي. | ٦ |
| ٠,٧٣٦ | ٠,٠٠٠ | هل تقوم لجنة المراجعة بالشركات المساهمة من مراجعة خطاب المراجع الخارجي الموجه إلى إدارة الشركة. | ٧ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٦٠٥ | هل أن عمل لجنة المراجعة يؤدي إلى تحسين نزاهة القوائم المالية بالشركات المساهمة العامة. | ٨ |
| ٠,٠٠٢ | ٠,٥٤٨ | يجب على الشركات المساهمة العامة تحديد واجبات ومسؤوليات لجنة المراجعة. | ٩ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٧٠٣ | تلعب لجنة المراجعة دوراً مهماً ورئيساً في زيادة كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة. | ١٠ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٧١٢ | من مهمّات لجنة المراجعة في الشركات المساهمة العامة أن تقوم بدورها في منع حدوث الغش والتلاعب. | ١١ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٦٦٦ | تقوم لجنة المراجعة بالاجتماع مع رئيس المراجعة الداخلية للوقوف على الأخطاء التي تم اكتشافها والعمل على معالجتها. | ١٢ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٦٨١ | هل تقوم لجنة المراجعة بالشركات المساهمة العامة بدراسة القوائم المالية قبل عرضها على الإدارة للموافقة عليها. | ١٣ |

ت. صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

الجدول (٢) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى دلالة ٠,٠٥، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من ٠,٠٥، وقيمة ٢ المحسوبة أكبر من قيمة ٢ الجدولية التي تساوي ٠,٣٦١

الجدول (٤)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

| المجال | محتوى المجال | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|--------|---|----------------|---------------|
| الأول | قيام المراجع الداخلي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) بقطاع غزة | ٠,٧٤٥ | ٠,٠٠٠ |
| الثاني | قيام المراجع الخارجي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين | ٠,٧٠٩ | ٠,٠٠٠ |
| الثالث | قيام لجنة المراجعة بالأعمال المنوطة بها ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين | ٠,٨٣٠ | ٠,٠٠٠ |

ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أُجريت خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما: طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

١. طريقة التجزئة النصفية Split- Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة، ومعدل الأسئلة زوجية الرتبة لكل بعد، وقد سُحِّت معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحیح (Spear- man- Brown Coefficient) حسب المعادلة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2r}{r+1}$$

حيث r معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (٣) يبين أن هناك معامل ثبات كبيراً نسبياً لفقرات الاستبانة.

٢. طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدمت طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات، وقد بين الجدول (٣) أن معاملات الثبات مرتفعة، مما يطمئن الباحث من استخدام أداة الدراسة.

الجدول (٥)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية وألفا كرونباخ)

| معامل ألفا كرونباخ | التجزئة النصفية | | | عدد الفقرات | محتوى المحور | المحور |
|--------------------|-----------------|-----------------------|----------------|-------------|---|--------|
| | مستوى المعنوية | معامل الارتباط المصحح | معامل الارتباط | | | |
| ٠,٨٧٢٥ | ٠,٠٠٠ | ٠,٨٤٠٢ | ٠,٧٢٤٥ | ٢٤ | قيام المراجع الداخلي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) بقطاع غزة | الأول |
| ٠,٨٩٦٨ | | ٠,٨٦٥٣ | ٠,٧٦٢٥ | ١٥ | قيام المراجع الخارجي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين | الثاني |
| ٠,٩٣٠٩ | ٠,٠٠٠ | ٠,٨٩١٢ | ٠,٨٠٣٨ | ١٣ | قيام لجنة المراجعة بالأعمال المنوطة بها ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين | الثالث |
| ٠,٨٦٢٥ | ٠,٠٠٠ | ٠,٨٣٢١ | ٠,٧١٢٥ | ٥٢ | جميع المحاور | |

المعالجات الإحصائية:

لقد فرغ الباحث الاستبانة وحلّها من خلال برنامج SPSS الإحصائي، وأستخدم الاختبارات الإحصائية الآتية:

- النسب المئوية والتكرارات.
- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات واختبار الفرضيات.
- معادلة سبيرمان براون للثبات.
- اختبار sample K- S- 1 لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أو لا.
- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test.
- اختبار التوزيع الطبيعي (sample K- S- 1) :
- أستخدم اختبار sample K- S- 1 لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا ويستخدم في حالة أن يكون حجم العينة أكبر من ٥٠ مفردة، وهو اختبار ضروري في

حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول (٤) نتائج الاختبار حيث إن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم أكبر من ٠,٠٥ ($\text{sig.} > ٠,٠٥$)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

الجدول (٦)

اختبار التوزيع الطبيعي (١- sample K- S)

| المرور الفرعي | عنوان المحور الفرعي | عدد الفقرات | قيمة Z | قيمة مستوى الدلالة |
|---------------|---|-------------|--------|--------------------|
| الأول | قيام المراجع الداخلي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) بقطاع غزة | ٢٤ | ٠,٦١١ | ٠,٨٤٩ |
| الثاني | قيام المراجع الخارجي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين | ١٥ | ٠,٧١٦ | ٠,٦٨٥ |
| الثالث | قيام لجنة المراجعة بالأعمال المنوطة بها ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين | ١٣ | ٠,٧٤٠ | ٠,٦٤٤ |
| جميع المحاور | | ٤٥ | ٠,٦٤٨ | ٠,٧٩٥ |

تحليل فقرات الدراسة

أستخدم اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، التي تساوي ١,٩٩ (أو مستوى الدلالة أقل من ٠,٠٥ والوزن النسبي أكبر من ٦٠٪)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية، التي تساوي -١,٩٩ (أو مستوى الدلالة أقل من ٠,٠٥ والوزن النسبي أقل من ٦٠٪)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من ٠,٠٥

◀ الفرضية الأولى: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين قيام المراجع الداخلي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) بقطاع غزة.

أستخدم اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول (٥)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول ((قيام المراجع الداخلي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) بقطاع

غزة))، وقد تبين أن أعلى فقرتين حصلتا على أعلى وزن نسبي هما كما يأتي:

- « من مهمّات المراجعة الداخلية فحص مدى الالتزام بالسياسات والأوامر الداخلية المالية والإدارية، والالتزام كذلك بالقوانين والتشريعات الفلسطينية.» وقد بلغ الوزن النسبي لها «٨٨,٨٩٪»

- «تستطيع إدارة المراجعة الداخلية إيصال رأيها بدون معوقات إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة حين تكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق الأهداف.» وقد بلغ الوزن النسبي لها «٨٨,٧١٪»

كما يتبين أن أقل فقرتين حصلتا على أقل وزن نسبي هما كما يأتي:

- « مستوى المخاطر الموجود بالشركة المساهمة العامة يعدّ مستوى مقبولاً ولا يعوق تحقيق أهداف الشركة » وقد بلغ الوزن النسبي لها «٨١,١١٪»

- « يمتلك قسم المراجعة الداخلية القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير في السجلات والقوائم المالية.» وقد بلغ الوزن النسبي لها «٨٠,٠٠٪»

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول ((قيام المراجع الداخلي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) بقطاع غزة)) تساوي ٤,٣٩، والوزن النسبي يساوي ٨٧,٧٨٪ وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد «٦٠٪» وقيمة t المحسوبة تساوي ١٤,٧١٢ وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي ١,٩٩، ومستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين قيام المراجع الداخلي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) بقطاع غزة.

و اتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من (صبيح، ٢٠١٠) التي بينت أن دور المراجعة الداخلية بالشركة قد تغير نتيجة لأسباب نابعة من بيئة الأعمال الديناميكية، ودراسة (جربوع، ٢٠١٢) التي بينت أن الصمود في وجه المنافسة يتطلب الاستغلال الأمثل للموارد لملمتاحة والوصول إلى الجودة الشاملة ورضا المستهلك، ودراسة (Tread way commit- tee, 2005) التي بينت أنه يجب على الشركات تحديد واجبات ومسؤوليات لجنة المراجعة، وأن تتوافر للجنة موارد مالية وسلطات كافية لتنفيذ مسؤولياتها، دراسة (بدران، ٢٠٠٤) ، التي أوضحت أن العائد المحقق من تطبيق مفاهيم المراجعة الداخلية الحديثة في بعض المؤسسات الاقتصادية يفوق تكلفة وجود قسم متخصص داخل المؤسسة للقيام بها.

(٧) الجدول

تحليل فقرات المحور الأول: (قيام المراجع الداخلي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك)

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|----|---|-----------------|-------------------|--------------|--------|---------------|
| ١ | تمثل وظيفة المراجعة الداخلية إحدى الوظائف الأساسية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية (قطاع البنوك). | ٤,٢٢ | ٠,٦٣٢ | ٨٤,٤٤ | ١٨,٣٤٥ | ٠,٠٠٠ |
| ٢ | تتوافر لوظيفة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية الموارد المالية والبشرية الكافية لآداء مهمّاتها المطلوبة منها. | ٤,٠٦ | ٠,٧٨٤ | ٨١,١١ | ١٢,٧٧١ | ٠,٠٠٠ |
| ٣ | يملك المراجعون الداخليون المعرفة الكافية بمعايير المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين. | ٤,٣٩ | ٠,٨٩٦ | ٨٧,٧٨ | ١٤,٧١٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٤ | تقوم إدارة الشركة المساهمة العامة بعمل دورات تدريبية للمراجعين الداخليين لاطلاعهم على التطورات الحديثة في مجال المهنة. | ٤,٢٢ | ٠,٨٥٨ | ٨٤,٤٤ | ١٣,٥١٠ | ٠,٠٠٠ |
| ٥ | تعدّ تقارير المراجعة الداخلية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة العليا للشركة المساهمة العامة. | ٤,١١ | ٠,٨١٣ | ٨٢,٢٢ | ١٢,٩٥٩ | ٠,٠٠٠ |
| ٦ | تستطيع المراجعة الداخلية توفير المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم وسلامة النظم والاجراءات فيها. | ٤,٢٨ | ٠,٨٧٤ | ٨٥,٥٦ | ١٣,٨٦٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٧ | يملك قسم المراجعة الداخلية القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحريف في السجلات والقوائم المالية. | ٤,٠٠ | ٠,٧٥٠ | ٨٠,٠٠ | ١٢,٦٥٧ | ٠,٠٠٠ |
| ٨ | من مهمّات المراجعة الداخلية فحص مدى الالتزام بالسياسات والأوامر الداخلية المالية والإدارية، والالتزام كذلك بالقوانين والتشريعات الفلسطينية. | ٤,٤٤ | ٠,٩٠١ | ٨٨,٨٩ | ١٥,٢١٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٩ | المهمّات المسندة إلى المراجعة الداخلية تتطلب التحول من مراجعة مالية روتينية إلى مراجعة العمليات وسائر أنشطة الشركة. | ٤,٢٨ | ٠,٨٧٤ | ٨٥,٥٦ | ١٣,٨٦٢ | ٠,٠٠٠ |
| ١٠ | إن معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية تتطلب من المراجع الداخلي أن يكون لديه المهارة المهنية الملائمة، وتحديد نطاق العمل الواجب القيام به. | ٤,١١ | ٠,٨١٣ | ٨٢,٢٢ | ١٢,٩٥٩ | ٠,٠٠٠ |
| ١١ | من مهمّات المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية التحقق من مدى إنجاز الأهداف المخططة وفاعلية النتائج. | ٤,٠٦ | ٠,٧٨٤ | ٨١,١١ | ١٢,٧٧١ | ٠,٠٠٠ |

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|----|--|-----------------|-------------------|--------------|--------|---------------|
| ١٢ | إدارة المراجعة الداخلية تكون دائماً قادرة على تحديد سلسلة الأنشطة التي تنفذها. | ٤,٢٨ | ٠,٨٧٤ | ٨٥,٥٦ | ١٣,٨٦٢ | ٠,٠٠٠ |
| ١٣ | تحرص إدارة المراجعة الداخلية على دراسة وتقييم النظام المحاسبي المستخدم ومدى ملاءمته لتنفيذ العمليات المالية بدقة وكفاءة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي. | ٤,٢٨ | ٠,٨٧٤ | ٨٥,٥٦ | ١٣,٨٦٢ | ٠,٠٠٠ |
| ١٤ | تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقييم المخاطر التي تواجه الشركة المساهمة العامة، وعمل التقارير الملائمة لإمداد الإدارة العليا بها، التي تساهم في إصدار القرارات الرشيدة لمواجهة ظاهرة الفساد المالي. | ٤,٢٢ | ٠,٨٥٨ | ٨٤,٤٤ | ١٣,٥١٠ | ٠,٠٠٠ |
| ١٥ | تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتأكد من مصداقية التقارير المالية عن طريق مدى كفاية وفاعلية الضوابط الرقابية المتعلقة بالنظام المحاسبي للمحافظة على الأصول والسجلات المحاسبية بالشركة المساهمة. | ٤,٣٩ | ٠,٨٩٦ | ٨٧,٧٨ | ١٤,٧١٢ | ٠,٠٠٠ |
| ١٦ | يمثل استقلال أعضاء المراجعة الداخلية واحداً من أهم أركان نجاح مهنة المراجعة الداخلية في سبيل قيامها بمواجهة ظاهرة الفساد المالي بالشركات المساهمة العامة. | ٤,٠٦ | ٠,٧٨٤ | ٨١,١١ | ١٢,٧٧١ | ٠,٠٠٠ |
| ١٧ | تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالكشف والإفصاح عن الانحرافات التي حدثت، واقتراح الحلول التي تؤدي إلى تصحيح الأوضاع مستقبلاً. | ٤,١٧ | ٠,٨٣٨ | ٨٣,٣٣ | ١٣,٢٠٨ | ٠,٠٠٠ |
| ١٨ | تستطيع إدارة المراجعة الداخلية إيصال رأيها بدون معوقات إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة حين تكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق الأهداف. | ٤,٤٤ | ٠,٩٠١ | ٨٨,٧١ | ١٥,٢١٢ | ٠,٠٠٠ |
| ١٩ | تقوم إدارة المراجعة الداخلية باختبار المعلومات المالي والتشغيلية وتقييم مدى أهميتها وملاءمتها لاتخاذ القرارات. | ٤,٢٢ | ٠,٨٥٨ | ٨٤,٤٤ | ١٣,٥١٠ | ٠,٠٠٠ |
| ٢٠ | إن عملية تقييم وإدارة المخاطر تعدّ عنصراً مهماً من عناصر الإدارة الاستراتيجية ورافعة مهمة للمزايا التنافسية بين الشركات. | ٤,١٧ | ٠,٨٣٨ | ٨٣,٣٣ | ١٣,٢٠٨ | ٠,٠٠٠ |
| ٢١ | تقوم الإدارة العليا للشركة المساهمة بصياغة وتوصيل الأهداف الاستراتيجية إلى جميع المستويات بالشركة. | ٤,١٧ | ٠,٨٣٨ | ٨٣,٣٣ | ١٣,٢٠٨ | ٠,٠٠٠ |
| ٢٢ | تقوم إدارة المراجعة الداخلية بترتيب المخاطر حسب درجة الخطورة وأولويات مواجهاتها. | ٤,١٧ | ٠,٦٧٢ | ٨٣,٣٨ | ١٦,٥١٢ | ٠,٠٠٠ |

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|----|--|-----------------|-------------------|--------------|--------|---------------|
| ٢٣ | إن إدارة المراجعة الداخلية تساهم بشكل كبير وبدور إستشاري في تقليل المخاطر، كما يساعد في تقويم المخاطر التي تتعرض لها الشركة المساهمة العامة. | ٤,٢٢ | ٠,٦٣٢ | ٨٤,٤٤ | ١٨,٣٤٥ | ٠,٠٠٠ |
| ٢٤ | مستوى المخاطر الموجود بالشركة المساهمة العامة يعدّ مستوى مقبولاً ولا يعيق تحقيق أهداف الشركة. | ٤,٠٦ | ٠,٧٨٤ | ٨١,١١ | ١٢,٧٧١ | ٠,٠٠٠ |
| | جميع الفقرات | ٤,٣٩ | ٠,٨٩٦ | ٨٧,٧٨ | ١٤,٧١٢ | ٠,٠٠٠ |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "٠,٠٥" ودرجة حرية "٨٩" تساوي ١,٩٩

◀ **الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين قيام المراجع الخارجي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين.

أستخدم اختباراً للعينات الواحدة والنتائج مبينة في الجدول (٦)، والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (قيام المراجع الخارجي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين)، ويتبين أن آراء العينة في جميع الفقرات إيجابية، وقد تبين أن أعلى فقرتين حصلتا على أعلى وزن نسبي هما كما يأتي:

- "يقوم مراجع الحسابات الخارجي بتلاوة تقريره أمام المساهمين، والرد على استفسارهم في الجمعية العمومية للمساهمين." وقد بلغ الوزن النسبي لها ٨٨,٨٩٪

- "يقدم المراجع الخارجي عند تقديم استقالته بياناً بالظروف التي واجهته، والأسباب المهنية التي دعت إلى ترك العمل للمراجع الجديد" وقد بلغ الوزن النسبي لها ٨٨,١٢٪

كما يتبين أن أقل فقرتين حصلتا على أقل وزن نسبي هما كما يأتي:

- "على المراجع الخارجي أن يتفهم الوظائف التي يؤديها قسم المراجعة الداخلية، ويستفسر عن تأهيل العاملين به وأسلوب اختيارهم ودرجة استقلالهم" وقد بلغ الوزن النسبي لها ٧٨,٨٩٪

- "يقدم المراجع الخارجي تقريراً حول مدى التزام الشركة المساهمة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات إلى لجنة المراجعة أو الجمعية العمومية للمساهمين" وقد بلغ الوزن النسبي لها ٥٣,٣٣٪

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني: ((قيام المراجع الخارجي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين)) تساوي ٤,١٣، والوزن النسبي يساوي ٨٢,٥٢٪ وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "٦٠٪" وقيمة t المحسوبة تساوي ١٥,٤٦٨ وهي أكبر من قيمة t الجدولية، التي تساوي ١,٩٩، ومستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين قيام المراجع الخارجي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين.

و اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (رضوان، ٢٠٠٣) التي بينت ضرورة تعميم هيكل عام للمعرفة بمهنة المراجعة الداخلية وتقديره، ووضع الأسس والبرامج اللازمة لتخريج المراجع الداخلي المعتمد، ودراسة (عبد الله، ٢٠٠٤) التي أوضحت ضرورة مراعاة التأثيرات والاعتبارات السلوكية الي لها تأثير على الأداء، وخاصة على معايير التأهيل العلمي والمهني للمراجع الداخلي، ودراسة (حسين، ٢٠٠٩) التي طالبت بضرورة وجود توازن في الأهمية بين نظرة المراجع الذي يهتم بفهم الرقابة الداخلية من أجل تخطيط عملية المراجعة ونظرة الجهات الخارجية التي تهتم بالرقابة الداخلية، ودراسة (committee on the financial aspects, 2008) التي أوضحت ضرورة إعداد لائحة مكتوبة تحدد بوضوح أهداف لجنة المراجعة وسلطاتها وواجباتها ومسؤولياتها وتشكيل لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء على الأقل، وأن تكون العضوية لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذية بالشركة المساهمة العامة.

الجدول (٨)

تحليل فقرات المحور الثاني: (قيام المراجع الخارجي بتنفيذ الأعمال المنوطة به، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين)

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|-----------------|-------------------|--------------|--------|---------------|
| ١ | يكون للشركات المساهمة العامة مراجع حسابات خارجي مستقل لا تربطه بها علاقة عمل ويكون مستقلاً عن إدارتها الداخلية. | ٤,١١ | ٠,٨١٣ | ٨٢,٢٢ | ١٢,٩٥٩ | ٠,٠٠٠ |
| ٢ | يقوم مجلس الإدارة بترشيح مراجع حسابات خارجي ممن تتوافر فيهم السمعة الطيبة والكفاءة والخبرة الكافية بناءً على توصية لجنة المراجعة أو الجمعية العمومية للمساهمين. | ٤,٣٣ | ٠,٨٨٧ | ٨٦,٦٧ | ١٤,٢٦٣ | ٠,٠٠٠ |
| ٣ | يتم تعيين مراجع الحسابات الخارجي بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين مع تحديد أتعابه السنوية. | ٤,١٧ | ٠,٨٣٨ | ٨٣,٣٣ | ١٣,٢٠٨ | ٠,٠٠٠ |

مجالات مساهمة المراجع الداخلي والخارجي ولجان المراجعة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة - دراسة تحليلية تطبيقية على الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة - فلسطين

د. علي سليمان النعامي

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|----|---|-----------------|-------------------|--------------|------------|---------------|
| ٤ | يقوم مراجع الحسابات الخارجي بتلاوة تقريره أمام المساهمين والرد على استفسارهم في الجمعية العمومية للمساهمين. | ٤,٤٤ | ٠,٩٠١ | ٨٨,٨٩ | ١٥,٢١٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٥ | يلتزم المراجع الخارجي بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني من حيث المضمون لا الشكل فقط. | ٤,١١ | ٠,٨١٣ | ٨٢,٢٢ | ١٢,٩٥٩ | ٠,٠٠٠ |
| ٦ | يكون المراجع الخارجي محايداً ومستقلاً في الحقيقة وفي المظهر عند تقديم خدمات المراجعة والخدمات الإدارية والاستشارية الأخرى. | ٤,١٧ | ٠,٨٣٨ | ٨٣,٣٣ | ١٣,٢٠٨ | ٠,٠٠٠ |
| ٧ | يكون عمل المراجع الخارجي محصناً ضد تدخل مجلس الإدارة وألا يكون مصير استمراره في عمله وتقدير أتعابه من قبل مجلس الإدارة. | ٤,٠٦ | ٠,٧٨٤ | ٨١,١١ | ١٢,٧٧١ | ٠,٠٠٠ |
| ٨ | يقدم المراجع الخارجي عند تقديم استقالته بياناً بالظروف التي واجهته والأسباب المهنية التي دعت إلى ترك العمل للمراجع الجديد. | ٤,٤٣ | ٠,٩٠١ | ٨٨,١٢ | ١٥,٢١٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٩ | يؤيد المراجع الخارجي تطبيق حوكمة الشركات المساهمة داخل الشركة وتكون ملزمة من خلال قانون الشركات. | ٤,٢٨ | ٠,٨٧٤ | ٨٥,٥٦ | ١٣,٨٦٢ | ٠,٠٠٠ |
| ١٠ | يستطيع المراجع الخارجي الاطلاع غير المشروط على الدفاتر والسجلات والمعلومات والايضاحات المتعلقة بالقوائم المالية. | ٤,٣٣ | ٠,٨٨٧ | ٨٦,٦٧ | ١٤,٢٦٣ | ٠,٠٠٠ |
| ١١ | يقوم المراجع الخارجي تقريراً حول مدى التزام الشركة المساهمة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات إلى لجنة المراجعة أو الجمعية العمومية للمساهمين. | ٢,٦٧ | ٠,٤٧٤ | ٥٣,٣٣ | - ٦,٦٧١ | ٠,٠٠٠ |
| ١٢ | يتوجب على المراجع الخارجي أن يقوم بفحص القوائم المالية والدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية من أجل ابداء الرأي الفني المحايد على تلك القوائم. | ٤,٣٩ | ٠,٨٩٦ | ٨٧,٧٨ | ١٤,٧١٢ | ٠,٠٠٠ |
| ١٣ | يجب على المراجع الخارجي أن يراعي وجود قيم للمراجعة الداخلية يساعد على تحديد نطاق وتوقيت ومدى الفحص والاختبارات المنوي القيام بها في عملية المراجعة. | ٤,٣٩ | ٠,٨٩٦ | ٨٧,٧٨ | ١٤,٧١٢ | ٠,٠٠٠ |
| ١٤ | على المراجع الخارجي أن يتفهم الوظائف التي يؤديها قسم المراجعة الداخلية ويستفسر عن تأهيل العاملين به واسلوب اختيارهم ودرجة استقلالهم. | ٣,٩٤ | ٠,٧٠٩ | ٧٨,٨٩ | ١٢,٦٤٠ | ٠,٠٠٠ |

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|----|---|-----------------|-------------------|--------------|--------|---------------|
| ١٥ | يجب على المراجع الخارجي على إبلاغ إدارة الشركة بنواحي الضعف أو القصور في نظام الرقابة الداخلية بموجب تقرير أو خطاب يرفعه إليها. | ٤,٠٦ | ٠,٧٨٤ | ٨١,١١ | ١٢,٧٧١ | ٠,٠٠٠ |
| | جميع الفقرات | ٤,١٣ | ٠,٦٩١ | ٨٢,٥٢ | ١٥,٤٦٨ | ٠,٠٠٠ |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "٠,٠٥" ودرجة حرية "١٢٣" تساوي ١,٩٩

◀ **الفرضية الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين قيام لجنة المراجعة بالأعمال المنوطة بها ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين.

أستخدم اختبار t للعينات الواحدة والنتائج مبينة في الجدول (٧) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث: (قيام لجنة المراجعة بالأعمال المنوطة بها ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين)، ويتبين أن آراء العينة في جميع الفقرات ايجابية، وقد تبين أن أعلى فقرتين حصلتا على أعلى النسب هما كما يأتي:

- "تؤدي لجنة المراجعة دوراً مهماً ورئيساً في زيادة كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة." وقد بلغ الوزن النسبي لها ٩٣,٣٣٪

- "هل تقوم لجنة المراجعة بالشركات المساهمة بإبداء التوجيه في تعيين المراجع الخارجي" وقد بلغ الوزن النسبي لها ٨٨,٨٩٪

كما يتبين أن أقل فقرتين حصلتا على أقل النسب هما كما يأتي:

- "هل تقوم لجنة المراجعة بالشركات المساهمة بتحديد أتعاب المراجع الخارجي، والتأكد من استقلاله وحياده." وقد بلغ الوزن النسبي لها ٨١,١١٪

- "هل تقوم المراجعة بالشركات المساهمة بمناقشة أي ملاحظات يبديها المراجع الخارجي" وقد بلغ الوزن النسبي لها ٨١,٠٠٪

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث: (قيام لجنة المراجعة بالأعمال المنوطة بها ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين) تساوي ٤,٣٧، والوزن النسبي يساوي ٨٧,٤٩٪، وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد «٦٠٪» وقيمة t المحسوبة تساوي

٣٣,١٥٠ وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي ١,٩٩، ومستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين قيام لجنة المراجعة بالأعمال المنوطة بها ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (مصطفى، ٢٠٠٤) التي بينت أن أكثر العوامل أهمية من وجهة نظر مراجعي الحسابات القانونيين هي المقدرة المهنية، يليها في الأهمية عمل المراجع السابق، ثم يؤثر الوضع التنظيمي وجاء نطاق الوظيفة في المرتبة الأخيرة بالنسبة للأهمية النسبية، ودراسة (كمال، ٢٠٠٩) التي أظهرت أن وجود المراجع الداخلي المستمر داخل المنشأة، وتفرغه الكامل للمراجعة، فأن تمكن من مراجعة التفاصيل التي يراها مناسبة، ويقوم بمراقبة تطبيق نظام الرقابة الداخلية وتقييمه مدى قوة أو ضعف هذا النظام، ودراسة (لبيب، ٢٠١٢) التي أشارت إلى عدم اكتساب إدارة المراجعة الداخلية للموقع التنظيمي المناسب، وعدم قيام معظم المنشآت بتوفير الكفاءات المهنية المناسبة لإدارة المراجعة الداخلية ودراسة (Foster, 2002) التي أظهرت ان هناك العديد من مجالات التدقيق التي يقوم بها المدققون الخارجيون، التي تشكل عنصراً أساسياً في إبداء الرأي ويمكن الاعتماد على المدققين في مجالات النقدية والمخزون السلعي، والذمم المدينة والدائنة.

الجدول (٩)

تحليل فقرات المحور الثالث (قيام لجنة المراجعة بالأعمال المنوطة بها ومواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة (قطاع البنوك) في قطاع غزة من دولة فلسطين)

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|--|-----------------|-------------------|--------------|--------|---------------|
| ١ | تقوم لجنة المراجعة مدى كفاية الموارد المخصصة للمراجعة الداخلية لكي تستطيع أداء مهماتها. | ٤,٢٢ | ٠,٨٥٨ | ٨٤,٤٤ | ١٣,٥١٠ | ٠,٠٠٠ |
| ٢ | هل تقوم لجنة المراجعة بالشركات المساهمة العامة بالتوصية لتعيين رئيس قسم المراجعة الداخلية. | ٤,٢٢ | ٠,٨٥٨ | ٨٤,٤٤ | ١٣,٥١٠ | ٠,٠٠٠ |
| ٣ | هل تقوم لجنة المراجعة بالشركات المساهمة بدعم استقلال المراجع الداخلي. | ٤,١١ | ٠,٨١٣ | ٨٢,٢٢ | ١٢,٩٥٩ | ٠,٠٠٠ |
| ٤ | هل تقوم لجنة المراجعة بالشركات المساهمة بإبداء التوجيه في تعيين المراجع الخارجي. | ٤,٤٤ | ٠,٩٠١ | ٨٨,٨٩ | ١٥,٢١٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٥ | هل تقوم لجنة المراجعة بالشركات المساهمة بتحديد أتعاب المراجع الخارجي والتأكد من استقلاله وحياده. | ٤,٠٦ | ٠,٧٨٤ | ٨١,١١ | ١٢,٧٧١ | ٠,٠٠٠ |

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|----|---|-----------------|-------------------|--------------|--------|---------------|
| ٦ | هل تقوم المراجعة بالشركات المساهمة بمناقشة أي ملاحظات يبديها المراجع الخارجي. | ٤,٠٤ | ٠,٧٨٤ | ٨١,٠٠ | ١٢,٧٧١ | ٠,٠٠٠ |
| ٧ | هل تقوم لجنة المراجعة بالشركات المساهمة من مراجعة خطاب المراجع الخارجي الموجه إلى إدارة الشركة. | ٤,٢٨ | ٠,٨٧٤ | ٨٥,٥٦ | ١٣,٨٦٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٨ | هل أن عمل لجنة المراجعة يؤدي إلى تحسين نزاهة القوائم المالية بالشركات المساهمة العامة. | ٤,٢٢ | ٠,٨٥٨ | ٨٤,٤٤ | ١٣,٥١٠ | ٠,٠٠٠ |
| ٩ | يجب على الشركات المساهمة العامة تحديد واجبات ومسئوليات لجنة المراجعة. | ٤,١٧ | ٠,٨٣٨ | ٨٣,٣٣ | ١٣,٢٠٨ | ٠,٠٠٠ |
| ١٠ | تؤدي لجنة المراجعة دوراً مهماً ورئيساً في زيادة كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة. | ٤,٦٧ | ٠,٦٧٠ | ٩٣,٣٣ | ٢٣,٥٨٥ | ٠,٠٠٠ |
| ١١ | من مهمّات لجنة المراجعة في الشركات المساهمة العامة أن تقوم بدورها في منع حدوث الغش والتلاعب. | ٤,٢٢ | ٠,٨٥٨ | ٨٤,٤٤ | ١٣,٥١٠ | ٠,٠٠٠ |
| ١٢ | تقوم لجنة المراجعة بالاجتماع مع رئيس المراجعة الداخلية للوقوف على الأخطاء التي تم اكتشافها والعمل على معالجتها. | ٤,٢٢ | ٠,٨٥٨ | ٨٤,٤٤ | ١٣,٥١٠ | ٠,٠٠٠ |
| ١٣ | هل تقوم لجنة المراجعة بالشركات المساهمة العامة بدراسة القوائم المالية قبل عرضها على الإدارة للموافقة عليها. | ٤,٢٢ | ٠,٨٥٨ | ٨٤,٤٤ | ١٣,٥١٠ | ٠,٠٠٠ |
| | جميع الفقرات | ٤,٢٤ | ٠,٦٩٤ | ٨٤,٧٩ | ١٦,٩٣٦ | ٠,٠٠٠ |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "٠,٠٥" ودرجة حرية "٩٨" تساوي ١,٩٩

النتائج والتوصيات:

١. وفق تحليل البيانات التي جمعت، والفرضيات التي اختبرت، والإطار النظري للدراسة توصل الباحث إلى النتائج الآتية:
 ١. إن مهمّات المراجعة الداخلية فحص مدى الالتزام بالسياسات والأوامر المالية والإدارية، وكذلك الالتزام بالقوانين التشريعات الفلسطينية.
 ٢. تستطيع إدارة المراجعة الداخلية إيصال رأيها بدون معوق إلى لجنة المراجعة، أو مجلس الإدارة حيث تكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق الأهداف.
 ٣. تحرص إدارة المراجعة الداخلية على دراسة النظام المحاسبي المستخدم وتقويمه، ومدى ملاءمته لتنفيذ العمليات المالية بدقة، وكفاءة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.

٤. تقوم إدارة المراجعة الداخلية باختيار المعلومات المالية والتشغيلية، وتقييم مدى أهميتها وملاءمتها لاتخاذ القرارات.
 ٥. يقوم المراجع الخارجي بتلاوة تقريره أمام المساهمين، والرد على استفساراتهم في الجمعية العمومية للمساهمين.
 ٦. أن وجود قسم للمراجعة الداخلية يساعد على تحديد نطاق الفحص وطبيعة وتوقيته ومداه، والاختيارات المنوي القيام بها.
 ٧. على المراجع الخارجي أن يتفهم الوظائف التي يؤديها قسم المراجعة الداخلية ويستفسر عن تأهيل العاملين به، وأسلوب اختيارهم ودرجة استقلالهم.
 ٨. تؤدي لجنة المراجعة دوراً مهماً وبارزاً في زيادة كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.
٢. وفق النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي بما يأتي:
١. يتوجب على إدارة المراجعة الداخلية فحص مدى الالتزام بالسياسات والأوامر المالية والإدارية، وكذلك ضرورة الالتزام بالقوانين والتشريعات الفلسطينية.
 ٢. ضرورة قيام المراجع الخارجي بتلاوة تقريره أمام المساهمين، والرد على استفساراتهم في الجمعية العمومية للمساهمين.
 ٣. ضرورة قيام لجنة المراجعة بالتوصية لتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه.
 ٤. ضرورة التزام الشركات المساهمة كافة بتكوين لجان المراجعة، مكونة من مجموعة من المديرين غير التنفيذيين بالشركة من بينهم اثنان على الأقل من المتخصصين في مهنة المحاسبة والمراجعة، على أن تختص تلك اللجان بشؤون تعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية وعزله.
 ٥. ضرورة تنظيم شؤون مهنة المراجعة الداخلية، بإنشاء الجمعية المهنية الرسمية المسؤولة عن ذلك، مع ضرورة قيام الجمعية المهنية للمراجعة الداخلية بتنظيم آليات مزاوله تلك المهنة، مع عدم السماح لأحد بمزاوله المهنة إلا بعد حصوله على رخصة لممارسة هذه المهنة.
 ٦. ضرورة قيام الجمعية المهنية للمراجعة الداخلية بإصدار دليل لمعايير الأداء المهني، وكذلك إصدار معايير مهنية خاصة بالمراجعة الداخلية البيئية، ومراجعة عمليات التجارة الإلكترونية، ومراجعة نظم المعلومات الإلكترونية، وجودة الأداء المهني.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. الاتحاد الدولي للمحاسبين (١٩٩٨)، "الضوابط غير المالية للرقابة الداخلية"، معايير المراجعة الدولية، إصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين والاتحاد الدولي للمحاسبين، عمان، الأردن.
٢. الصبان، محمد سمير وجمعة، إبراهيم اسماعيل، والسوافيري، فتحي رزق (١٩٩٦) "الرقابة والمراجعة الداخلية - مدخل نظري تطبيقي"، الدار الجامعية، الاسكندرية - جمهورية مصر العربية.
٣. النعامي، علي سليمان والأغا، عماد سليم (٢٠١٣)، "دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية- دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية"، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد الرابع، جامعة فلسطين - غزة، ص: ٧٠ - ١١٤
٤. بدران، سناء محمد (٢٠٠٤)، "تحليل العائد والتكلفة للمراجعة الداخلية"، - دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.
٥. جربوع، يوسف محمود (٢٠٠٩)، "إطار مقترح لضبط كفاءة أداة مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة - دراسة تطبيقية"، بحوث ودراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة التحديات المعاصرة، مكتبة الطالب الجامعي، الجامعة الإسلامية بغزة، ص ١١٧ - ١٥١.
٦. جربوع، يوسف محمود (٢٠١١)، "مجالات مساهمة المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في تحسين القرارات المالية لمجلس الإدارة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع غزة"، بحوث ودراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة التحديات المعاصرة، ص ١٩٣ - ٢٢٤.
٧. جربوع، يوسف محمود (٢٠٠٣)، "أهداف المراجعة الداخلية"، أساسيات الاطار النظري في مراجعة الحسابات، مكتبة الطالب الجامعي، الجامعة الإسلامية، غزة، ص ١٠٣ - ١٠٤.

٨. جربوع، يوسف محمود (٢٠١٢)، "دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في قياس الكفاءة والفاعلية وتقويم الأداء في المشروعات الاقتصادية"، مكتبة الطالب الجامعي، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
٩. حسن، فاروق أحمد (٢٠٠٩)، "التقرير عن الرقابة الداخلية للجهات الخارجية اطار مقترح"، مجلة البحوث التجارية، المجلد (١٣)، العدد (١)، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ص ٥١ - ٩١.
١٠. رضوان، علي رأفت (٢٠٠٣)، "معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
١١. شحاتة، السيد شحاتة، ونصر، عبد الوهاب (٢٠٠٦)، "الرقابة والمراجعة الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال"، الدار الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
١٢. صبيحي، محمد حسني (٢٠١٠)، "التعاقد الخارجي للقيام بالمراجعة الداخلية أحد الاتجاهات الحديثة في المراجعة - دراسة تحليلية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد (١)، المجلد (٢٢)، جمهورية مصر العربية.
١٣. عبدالله، محمد الرملي (٢٠٠٤)، "إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد (٨)، العدد (٢).
١٤. كمال، حسام مختار (٢٠٠٩)، "العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد (١٠٩)، الربع الأول عام ١٩٩٩، عمان، الأردن، ص ٢٠ - ٢٢.
١٥. لبيب، خالد محمد (٢٠١٢)، بعنوان: "نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في قطاع الأعمال، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد (٤٠)، العدد (١)، جامعة الإسكندرية، ص ٧١ - ١٥٨.
١٦. يحيى، فيحاء عبد الخالق (٢٠٠٣)، "مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في خدمة العملية الادراية"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الموصل، المجلد (٢٥)، العدد (٧٣).

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Arens, Elder and Beasley (2006) , «Auditing and Assurance Services» Prentice Hall, USA.
2. Blue Ribbon Committee (1999) , "Report and Recommendations of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committee, New York Stock Exchange, New York. NY.
3. Boynton, W. C. and Kell, W. G. (2006) , "Modern Auditing", John Wiley and sons Inc. , USA.
4. Cadbury Report (1992) , "Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance". Gee & Co. , London.
5. Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance. (Cadbury Committee) , London, Gee and Co, LTD. , 2008, p. 62- 70.
6. Defliese, "et. al", (1990) , "Designing Audit Procedures", Montgomery's Auditing", Eleventh Edition, p. 57, John Wiley & sons, New York, USA.
7. Marcella, A. J. (1995) , "Outsourcing, Downsizing and Reengineering Internal Control Implication", the Institute of Internal Auditors, Altamonte Springs, Florida, USA.
8. Petravick, S. (1997) , "Outsourcing Internal Audit is not only the Big Firms Game". The CPA Journal Online, May 1997.
9. Rittenberg, L. E, and Schweieger, B. J. (2003) ,"Auditing Concepts for a changing Environment", Thomason Learning. USA.
10. Smith Report (2003) , "Audit Committee Combined Code Guidance, Financial Report Counsel, January, FRC.
11. Simmons, M. R. (2004) , "Internal Audit Objectives".
http://www.dartmouth.edu/msimmons/internal_auditing/spiaco.htm
12. Tread way Committee (2005) ,"National Commission of Fraudulent Financial Reporting", Final Report US Government printing office, Washington. D. C. , October 2005.
13. Foster, m (2002) , “Internal Auditing and Financial Aspect”, John Wily of sons, New York, USA.